المعالم الأساسية للقطاع المصرفي الجزائري و محاور تطويره و تحديثه

من تقديم السيد عبد الرحمان بن خالفة

المفوض العام للجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية

المعالم الأساسية لمسعى تحديث وتطوير النظام المصرفي الجزائري

1 – التوسيع الدائم لشبكة الوكالات.

2 – عصرنة التسيير المصرفي.

3 – السوق المصرفي في تطور دائم على مستوى الموارد والتوظيفات.

4 – تطوير المنتوجات الجديدة وشرائح تسويقية ناشئة لسوق التمويل :

* القرض العقاري

* التمويل السندي

* القروض الاستهلاكية

5، إقامة منظومة جديدة لوسائل الدفع– ATCI et ARTS

6 – الشروع في المعاملات والخدمات المصرفية الالكترونية.

7 – تطوير وتحديث العمليات مع الخارج.

8 – إصدار مجموعة القوانين الضرورية، لتأمين القطاع المصرفي.

9 – دعم السلامة المالية للمؤسسات.

10 – تحسين مردودية البنوك وعوائد الأصول.

1- التوسع المستمر للشبكة المصرفية :

* المجموعات المصرفية العمومية الكبرى : 6 بنوك + بنك التنمية الجزائرية.
* البنوك والفروع التابعة للمصارف الدولية : 17.
* المؤسسات المالية المتخصصة : 7.
* توسيع المواقع المصرفية: 1350 موقع مصرفي مع تطور نسبي مقدر بـ 75 وكالة جديدة/سنوياً.

ولكن مستوى التغطية المصرفية لايزال محدودا : موقع مصرفي واحد لكل 28.000 نسمة.
مما يؤدي إلى تكثيف العمل وضغط الطلب على البنوك العاملة من طرف مختلف الزبائن.

2 – التسيير المصرفي :

* نهاية الدراسات مع الاتحاد الأوروبي لتجديد الوظائف التجارية وإعادة تأهيل الوكالات.
* توسيع ميادين التكوين المصرفي: بمساهمة المؤسسات الفرنسية، الكندية، السويسرية.
* التجديد الكامل لنظم الإعلام والمعلوماتية.
* الشروع في تجديد نظام الأجور والحوافز والمسالك المهنية.
* هيكلة حقول المسؤوليات على مستوى المجالس الإدارية و الهيئات المسيرة.
* دعم الشراكات وتوسيع قاعدة المساهمة.
* التنسيق والتعاون لتطوير الخدمات المصرفية بين المؤسسات.

3 – تطور السوق المصرفي :

بعض المؤشرات للقطاع المصرفي :

*** سوق الموارد المصرفية: إمكانيات وافرة**

- مجموع الموارد المجمعة: تطور بنسبة 60 % في 4 سنوات.

– تطور مجموع الموارد من 2127 مليار دج سنة 2002 إلى 3400 مليار دج سنة 2006 و 3868 دج في 2007/06/30.

– أهمية كبرى للموارد النابعة عن المؤسسات الخاصة والعائلات: 57,4 %من المجموع.

*** سوق القرض في توسع دائم**

المؤشرات الكمية :

– تطور محافظ القروض بنسبة 53 % في أربع سنوات : تنامي أرصدة القروض من 1200 مليار دج سنة 2002 إلى 1941 دج في نهاية 2006 وأكثر من 2100 دج سنة 2007.

– التمويلات متوسطة و طويلة المدى : 48%.

تحديث وتوسيع سوق القروض:

– زيادة مردودية التمويلات المصرفية.

– توسيع وتطوير المنتوجات الاقراضية.

– الحد في ظل منافسة نزيهة، من ارتفاع نسب فوائد.

– الإلمام بجدوى المشاريع وملفات طلب التمويل.

– تطوير وسائل تقييم المخاطر.

– وضع طرق ووسائل مستحدثة لدراسة الملفات وطلبات التمويل.

- وضع مرصد لمتابعة مستويات نسب الفائدة المطبقة.
- تعزيز المعاملات المطابقة لأخلاق المهنة.
- تنشيط مركزيات المخاطر وزيادة نجاعتها.
- وضع جهاز تصنيف المؤسسات.

4 – المنتجات الجديدة للشرائح السوقية الناشئة لسوق التمويلات :

أ – القرض العقاري: سوق ناشئ متزايد النمو

CNEP-BANQUE* حتى عام 1999 : الائتمان العقاري كان يرتكز على مؤسسة واحدة :

* مند عام 2000: ظهور الائتمان العقاري باعتباره شريحة كبيرة من سوق الائتمان من خلال 4 محاور:
  - توسيع المؤسسات المتدخلة في السوق: 10 مؤسسات.
  - إنخفاض أسعار الفائدة للعملاء مع فوائد تفضيلية للمدخرين.
  - توسيع المنتجات الاقراضية.
  - تبسيط إجراءات منح القروض وتقليص مدة الاستجابة للعملاء.
* الإدماج التدريجي للائتمان البنكي في الآلية المؤسسية لمساعدة ودعم الإسكان مع:
  - تقاسم المخاطر والتغطية : صناديق الضمان CNL.
  - إضفاء ملاءة لطالبي القروض بتدخل الصندوق الوطني للسكن.
* إنشاء آلية إعادة التمويل وتوسيع إمكانيات البنوك في مجال التمويل المتوسط والطويل.
  - الشروع في عمليات التو ريق.

– عملية التسنيد التي يجرى وضعها.

– القروض العقارية الممنوحة في نهاية 2006 تقدر بـ 100 مليار دج التي يعادل 5 % من مجموع القروض المستحقة.

ب – التمويل السندي : 170 مليار دج

البنوك تلعب دور المستشار والوسيط في عمليات السوق المالي.

ت – الائتمان الايجاري : 15 مليار دج حاليا : مستوى الالتزامات الحالية.

ث – التمويل المدعم : 135 مليار وأكثر من 95000 مشروع ممول،ANSEJ - CNAC – ANGEM .

ج – قروض التجهيز والاستهلاك للأفراد : المستوى الحالي 80 مليار دج.

5 – المنظومة الجديدة للدفع والتسوية :

الوسائل الجديدة للدفع : تمثل الركائز الأساسية للتطور المصرفي.

إنشاء أرضية الصناعة المصرفية الوطنية : من خلال التسويات العاجلة بالتوازي مع منظومة المقاصة الإلكترونية التي ترتكز على المعالجة الآلية للمعطيات والصور دون اللجوء إلى المستند الورقي.

الهيكلة المؤسساتية والقانونية للمنظومة الجديدة :

* وضع مؤسسة مركزية للمقاصة الأولية موطنة لدى بنك الجزائر.

* وضع نظام جديد لضمان عمليات المقاصلة.

* وضع هيئة رئيسية للتقييس وتوحيد إجراءات وطرق المقاصة الالكترونية ومعالجة وسائل الدفع.

* إعداد جهاز شرعي مجدد:

- الإلغاء النقدي لعمليات التسديد.
- دليل إلكتروني و توقيع إلكتروني.
- إلغاء قانون العقوبات.

بعض الإنجازات المحسوبة:

- عمليات مقاصة: 7.000.000 (من ***2000/05/01*** إلى ***2007/09/30***).
- المتوسط الشهري للعمليات المعالجة: من 200.000 عملية إلى 450.000 .
- المبالغ المعالجة (الصكوك فقط): ***400*** مليار دج/ شهريا .

6 – المعاملات و الخدمات المصرفية الإلكترونية:

- إنهاء البنية القاعدية التكنولوجية/ العمليات عن طريق البطاقات المصرفية.
- توسيع عمليات السحب.
- الشروع في توسيع شبكة التجار القابلين للبطاقات.
- سنة 2008 تعتبر سنة حازمة للنقديات.

7 – تطوير العمليات مع الخارج:

- جميع عمليات التجارة الخارجية موطنة لدى البنوك (02 مليار دولار).
- مجهود كبير لمراقبة العمليات (مراقبة تطابق التدفقات المالية و التدفقات العينية).

8– توطيد السلامة المالية للمصارف:

- زيادة ملحوظة لرأسمال البنوك و الأموال الذاتية.

– تخفيض ملحوظ للديون غير الناجعة.

– تحسين نوعية المحافظ و هيكلة المخاطر.

– تكثيف سياسة التمويل.

– تحضير البنوك لتطبيق معايير Bâle II

– تكثيف سياسات و أدوات ضمان القروض.

9 – مساعي تأمين القطاع المصرفي:

– تأمين و إنشاء منظومة ضمان الودائع.

– توسيع أنظمة المراقبة.

– وضع وسائل لمكافحة تبييض الأموال و الوقاية من الجرائم المالية.

– وضع سياسات و آليات للحفاظ على المعلومات.

– الشروع في استثمارات لضمان أمن الأموال و المواقع البنكية.

10 – تحسين مردودية المصارف و مردودية الأصول :

(النتائج/ الأموال الذاتية)

– مردود الأموال الذاتية المتوسط: حتى41 ٪ قبل المؤونات.

– مردود الأموال الذاتية: حتى 2,5 ٪ (الناتج المصرفي الصافي/ مجموع متوسط الأصول الصافية البنكية).

11 – تكريس و توسيع العلاقات مابين البنوك:

– تنظيم المهنة المصرفية و تكريسها بقوة القانون داخل منظمة الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية التي تتكفل بـ:

– تسريع عملية التحديث المصرفي: بالخصوص نظام الدفع الكلي و أنظمة الدفع الإلكترونية ما بين البنوك.

– تكثيف المشاورات التقنية و المهنية الحوار المشترك.

- المساهمة في تجديد أدوات تدخل البنوك.
- تعزيز الآليات (المشتركة) مابين البنوك للنهوض بالمنافسة الشريفة و الأخلاق المهنية.
- وضع الإتفاقيات الجماعية و العقود المشتركة.
- المشاركة في أعمال التقييس المصرفي.
- المشاركة في الأعمال الهادفة إلى التحكم في المخاطر، و المحافظة على سمعة البنوك والساحة المصرفية.
- مواصلة الدفاع على المصالح المشتركة للأعضاء.